المحاضرة الرابعة: الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيم الإجمالية، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب الترتيب الوظيفي لدورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

1.مفهوم الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي أداة لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تحليل التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى قاعدة التوازن المالي الأدنى والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن التثبيتات يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الإستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف الى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل و أطوار العمليات فيها من جهة، ومن جهة اخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2. بناء الميزانية الوظيفية:

يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل المالي، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطى بها الموارد كل الاستخدامات وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

1.2 إثنتان منها مرتبطة بالأجل الطويل: يتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

✓الموارد الدائمة: ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف إدارة المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة وتتضمن:

- الأموال الخاصة: رأس المال خاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات...الخ.
- الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل،حيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لموارد الميزانية الوظيفية.

✓الاستخدامات المستقرة: ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية وتظهر في الجانب العلوي لإستخدامات الميزانية الوظيفية.

2.2. القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير: ويتمثلان في الإستخدامات الجارية والموارد الجارية الناتجين عن دورة الاستغلال بحيث:

✓الإستخدامات الجارية: تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات، حسابات الغير المدينة والحسابات المالية.

✓الموارد الجارية: وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ديون الاستغلال...الخ، والشكل الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية:

شكل الميزانية الوظيفية

السنة المالية المقفلة بتاريخ: n/12/31

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية
الاستخدامات المستقرة Es (الأصول غير متداولة) – القيم الثابتة المعنوية. – القيم الثابتة المادية. – القيم الثابتة في شكل امتياز. – القيم الثابتة الجاري انجازها. – القيم الثابتة المالية. – ضرائب مؤجلة الأصول.		**الموارد الدائمة Rd** – رؤوس الأموال الخاصة. – الخصوم غير متداولة. – مخصصات الإهتلاك والمؤونات. – الديون المتوسطة والطويلة.	
استخدامات الاستغلال Eex – المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ. – حسابات الغير المدينة.		**FRng** **موارد الاستغلال Rex** – الخصوم المتداولة. – مستحقات المورد وملحقاته.	
استخدامات خارج الاستغلال Ehex		**موارد خارج الاستغلال Rhex**	

– العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال		العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال.	
استخدامات الخزينة Et الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف.		**موارد الخزينة Rt** المساهمات البنكية الجارية. قروض الخزينة.	
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية		مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية	

3. محتوى الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1.3. مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2.3. مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة وموارد تمويل هذه الإحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، الرسم على القيمة للتحصيل...إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، الرسم على القيمة للدفع...إلخ

3.3. مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطابع الاستثنائي.

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو التثبيتات، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ

4.3.مستوى الخزينة: يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه نلاحظ أن عناصر الإستخدامات في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال، استخدامات خارج الاستغلال، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد الدائمة والتى تتشكل من الاموال الخاصة والديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموراد الجارية والتى تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، وموارد الخزينة.

4.إعادة معالجة بعض العناصر: من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

1.4. إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

الاهتلاكات والمؤونات: يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة، حيث تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد التثبيتات وتغطية الخسائر المحتملة.

2.4.التسبيقات على الاستثمارت: تضم ضمن الاستخدامات المستقرةباعتبارها تخص التثبيتات.

3.4.راس المال غير المطلوب: يضم الى الاستخدامات خارج الاستغلال.

4.4.الأرباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير ولكن في بعض الأحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة تمول به التثبيتات، وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

5.4.أقساط القروض المنتظر تسديدها والتثبيتات المالية المنتظر تحصيلها: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير، يتم يتم طرحها من الديون المالية، وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

أما فيما يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم معالجتها فيتم طرحها من التثبيتات المالية، وتضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال.

5.إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية:

من أجل أن تكون الميزانية كاملة لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

1.5.عقود التمويل الإيجاري:

الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة وذلك حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب النظام المحاسبي الماليSCF وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل متوسط وطويل الأجل يعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية بإضافة القيمة الأصلية للأصل إلى الاستخدامات المستقرة، وما يقابل الإهتلاك المتراكم المحسوب يتم إضافته إلى الموارد الدائمة، أما ما يقابل الجزء غير المهتلك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

2.5.الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة لفائدة البنك: عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه، والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي ولا تظهر في الميزانية، ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة بإضافة قيمة الأوراق التجارية المخصومة إلى الإستخدامات الجارية ضمن إستخدامات الاستغلال وتحديدا في ح/الزبائن والحسابات الملحقة، وتضاف قيمة الأوراق التجارية المخصومة كذلك إلى الموارد الجارية ضمن موارد الخزينة وتحديدا في حساب الاعتمادات الجارية للبنك.